

ردّ راشد الغنوشي على موقعي العريضة

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله،

لقد فاجأتني البارحة، مجموعة من كرام وكبار إخواننا بزيارة كريمة، طلبها أحدهم، حسبتها خاصة به وأن غرضها، شأن كان حديثنا من أيام، إلا أنني سرعان ما تنبّهت إلى أن الأمر، يتعلّق بتسليمي رسالة مذيلة باسماء لاتوقيعات، مائة قيادي، يطالبون رئيس الحركة، إعلانه الصريح أنه ليس معنيا بالقيادة في المؤتمر القادم. ذكّرتني زيارة الإخوة الخمسة الكرام، بالزيارات المعتادة لنفر من قادة الجيوش في الهزيع الأخير من الليل لرؤساء بلادهم، يبلّغونهم الأمر بالتّحّي. الحقيقة أن الزيارة حصلت وقت صلاة المغرب، وليس في الفجر.

الجيد في الرسالة المطوّلة، أن نسيجها اللغوي جيّد، ومطرز بمفاهيم الديمقراطية والإسلام. وذلك ما حملني على الوقوف عند بعض هذه المفاهيم وامتحانها، مثل ديمقراطية الأحزاب.

والسؤال الأساس هنا، هل من لوازم الديمقراطية الحزبية، تغيير القيادات في مدد معيّنة، بصرف النظر عن كونهم أصابوا أم أخطأوا؟!.. هذا خلط متعمّد، بين مقتضيات مجالين مختلفين، مجال الحزب، ومجال الدولة، تحديد المدد بدورتين، معروف في رئاسة الدول الديمقراطية، أما ديمقراطية الأحزاب، فالتداول المعروف فيها، يتحقّق بالتجديد الدوري أو عدمه، لقياداتها، عبر عمليات انتخابية دورية نزيهة، تبنى على تقويمات موضوعية للأداء، فيجدّد للبعض دون حد، إذا كان حكم المؤسسات على أدائه إيجابيا، فيُدعم، أو يعفى إذا كان الحكم على الأداء سلبيا.

إن الأحزاب تستثمر في قياداتها الناجحة، فتدفعها إلى أعلى، حتى تنتقل مقبوليتها، من المستوى الحزبي إلى المستوى الوطني، وحتى أوسع من ذلك. التداول هنا، يتم عبر التقييمات المستمرة للأداء، وعبر الانتخابات الدورية، وهو أمر معروف في التجربة الحزبية في المحاضن التاريخية للتجربة الحزبية الديمقراطية: إنجلترا، فرنسا، الخ... وكثيرا ما تتم عملية التداول القيادي في الأحزاب الديمقراطية بسرعة، عبر عمليتي التقييم والانتخاب الدوريين، دون حاجة إلى وضع قاعدة قانونية تحدّد ذلك، سواء أتعلق الأمر بقيادات حزبية

جهوية (كاتب عام)، أم مركزية (شورى)، أم نيابية، لأن السلطة عامل تهرئة طبيعي، فلا يعاد انتخاب القيادات، التي قيم أداؤها سلبا، وحتى قبل نهاية العهدة.

أما "الزعماء" في الأحزاب الديمقراطية، وليس الرؤساء، فهم الاستثناء من القاعدة، لقدرتهم على الصمود في مواجهة عامل التهرئة، العنصر الفاعل في التداول. الزعماء جلودهم خشنة!، يتحملون الصدمات، ويستوعبون تقلبات الزمان، ويقاومون عامل التهرئة، اذ يتجددون، فيكونوا قوة دفع وتعبئة لشعوبهم، وراء أحزابهم، فتظل شعبيتهم وأحزابهم في صعود أو تراجع محدود، حتى يتبؤوا معها مقامات قيادة البلاد، فلماذا يغيرونها وهي في قمة عطائها وإشعاعها داخل البلاد وخارجها؟!، أمثال هذه الزعامات، تبحث عنها الأحزاب تمييزاً بين رؤساء احزاب - وما أكثرهم - غالباً لا تتحملهم أحزابهم لأكثر من دورة، وبين زعماء أحزاب لا وجود الزمان بمثلهم إلا قليلا، فتستمسك بهم أحزابهم وشعوبهم، ولا تحصي عليهم أنفاسهم تنتظر انقطاعها، وإنما تخشى فقدهم، وتتحرّس على غروب شمسهم، مرددة قول الشاعر:

سيعرفني قومي إذا جدّهم وفي الليلة الظلماء يفقد البدر

ومن أمثلة هؤلاء الزعماء، الذين حفظ التاريخ ذكرهم، تزعموا أحزابهم، وهم شباب، واستمروا في قيادتها وهم شيب، إذ قادوها عقوداً إلى قمة المجد والسلطة: زعيم الديغوليون جاك شيراك، وزعيم الاشتراكيين (فرانسوا ميتران)، وزعيمة الديمقراطيين المسيحيين (أنجيلا ميركل)، وزعيم العمال البريطاني توني بلير، والنائب العمالي طوني، الذي مكث نائباً في البرلمان البريطاني، أكثر من ثلث قرن، والسيد حسن نصر الله الزعيم الذي قاد المقاومة منذ شبابه الشيعي. وبذلك يبدو جلياً، فساد الخلط بين قواعد التداول، التي تدار بها الدول، وبين التداول في نظام الأحزاب، كما تبيّن الفرق بين التعامل مع الزعماء، والتعامل مع القادة العاديين (إداريين).

ان الذين يتغطون بالديمقراطية، لفرض وصايتهم على المؤتمر (11)، بشروط إقصائية مسبقة، لا ديمقراطية، لعلّه يتحقّق بهذا ما عجزوا عنه في المؤتمر العاشر، من استبعاد زعيم الحركة، غير متردّين في ارتكاب خلط آخر شنيع بين مبدأ التداول عبر التجديد، والانتخابات الدورية النزيهة، وتقويمات للأداء، وبين رئاسة دكتاتورية مؤبّدة مدسترة، كما يخلطون بين الدعوة لمثل هذا التداول عبر التقويم والانتخاب النزيه المتجدّدين، وبين ما كان معروفاً من مناشدات في ظل الدكتاتوريات!! هؤلاء يرتكبون أخطاء منهجية تضليلية شنيعة، تهدف إلى نقل الخلاف من مربّعه الأصلي، إلى ساحة أخرى مضللة.